

مناقب الشافعى

لأبي بكر أحمد بن الحسين البىهقى

٤٥٨ - ٣٨٤

تحقيق
السيد أحمد رضيقر

الجزء الأول

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع المهرية - القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَمْدَلُه وَسَالِعَلَمُو الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا كَانَتْ يَوْمَ الْحِلْلَه
أَبْكَى أَهْلَه عَلَيْهِ سَعْيُه
أَعْذَلَهُ الظَّرَابُ الْمُسْفِهُ
صَرَاكُ الْكَبَرِيَّاعِمُهُ كَلَّاهُ
عَلَيْهِ الْمُطْهَرُهُ عَلَيْهِ وَلَا الْمُطَهَّرُ



لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شفف البيهقي بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنفق حياته في تحصيلها ودرسها وإيمانها فنها ببعضه إلى أبناء الإسلام الذين افترض عليهم ربهم أن يأخذوا ما آتاهم الرسول ، وأن يتنهوا عن نهام عنه ، والذين أمرهم رسولهم الكريم أن يبلغوا عنه مقالته إلى من بعدم لتصكون كلمة الله وكلمة رسوله باقية على وجه الزمان ؛ تذير المسلمين سبليهم ، وتذير على الحق أعمالهم وأقوالهم ، وتبجمع قلوبهم على عبادة من خلقهم ورضي لهم الإسلام دين عزة وسعادة في الدنيا والآخرة .

* * *

وقد دفعه هذا الشفف العظيم إلى الصناعة بأثار الشافعى : ناصر السنة ، ومؤسس فقهها ، وفاطح أقفالها ، والذى شهد له أعلام العلماء بأنهم ما عرفا فقهه السنة إلا بعد أن استخرج مكتونها ، واستنبط فنونها ، وجل دقائقها بيانه المشرق المشرق ، وأسلوبه الجزل الرصين .

وما كانت عنابة البيهقى بأثار الشافعى ولائدة الخطرة العابرة ، وال فكرة السائرة ، والنظرية الطائرة ، بل كانت وليدة التأمل الوثيق ، والتفكير العميق ، والاعتبار الدقيق ، والمقاييس بين ما كتبه أعلام الأئمة الذين قاموا بعلم الشرعية ، وبينوا مذاهبهم على مبلغ علمهم من كتاب الله ، وسنة رسول الله .

وقد انتهت تلك القابسة بالبيهقى إلى عرفانه أن الشافعى أكثر الأئمة اتباعا ، وأقوام احتجاجا ، وأصحابهم قياسا ، وأئمهم بيانا ، وأصحابهم لسانا ،

وأوضحهم إرشاداً فيما صنف من كتب في الأصول والفروع جميعاً.

ولما فرغ البهقى من تصنیف مصنیفاته في السنة ألبكتاباً عن منشىٰ
السنة وهو كتاب « دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة صلى الله
عليه وسلم » .

ولما انتهى من ترتيب كتاب الشافعى وتصنيفها وتخریج أحاديثها رأى
كذلك أن يخص الشافعى بكتاب ، وقوىٰ من عزمه أن بعض أصحابه اقترح
عليه تأليف هذا الكتاب ، وفي ذلك يقول : « وقد سألني بعض أصحابنا من
أهل العلم وال بصيرة أن أجمع كتاباً مشتملاً على ذكر مولد الشافعى ونسبته ،
وتعلمه ، وتعليمه ، وتعزره في العلم ، وتصانيفه ، واعتراف علماء دهره بفضله ،
ومما يستدل به على كمال عقله ، وزهره في الدنيا ، وورعه ، وأشبهاره بخصال الخير
ومكارم الأخلاق - في وقته وبعد وفاته - فأجبته إلى مسألته ؛ اقتصاراً أمّي في ذكر
معرفته بالفقه ، وحسن مناظرته على تسمية تصانيفه ، وطرف من حكاياته دون
ذكر كيفية تصرفة ؟ فإن العلم به إنما يقع بالنظر في كتبه المصنفة في أصول الفقه
ثم في « المبسوط » المردود إلى ترتيب المختصر ، ثم في « السنن » حتى خرجت بها
على مسائل « المبسوط » في مائتي جزء وأكثر ، ثم بالنظر في كتاب « معرفة
السنن والآثار » الذي أوردت فيه كلام الشافعى على الأخبار ، بالجرح
والتعديل ، والتصحيح والتعليق في سبعين جزءاً ، ثم في كتاب « المدخل »
الخرج على أصوله

فيستدل بذلك على صحة أصول الشافعى ، وحسن بنائه الفروع عليها ،
موافقاً لشرعية المصطفي في اتباع الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وآثار

الصحاباة، والقياس على مانفعت بأحد هذه الأصول.

وقد اعترف البهقى بأنه قد سبق إلى التأليف في هذا الموضوع حيث يقول:

« وقد صنف جماعة من أهل العلم في فضل الشافعى ، ومناقبها ككتباً مشتمله على ذكر ما نقل إليهم من أحواله الجليلة ، وأقواله الحسنة ، وأفعاله المحمودة ، وما يخص به من الجمع بين علم الأصول والفروع في أحكام الشريعة ، ومشاركة غيره في سائر أنواع العلوم » .

ولم يكن البهقى في حديثه هذا بسبيل ذكرها وذكر أصحابها ، ولكنه كان يريد الاستشهاد بما ذكره على صحة جواز أن يكون الشافعى هو المراد بحديث عالم قريش ؟ لأن الشافعى كما قال : « قد صنف الكتب ، وفتح العلم ، وشرح الأصول والفروع ، وعلفي الذكر بما ألف وشرح ، وفتح الله على لسانه العلم الكثير ، ومر في آذان السامعين ، ووعته القلوب ، فازداد على مر الأيام حسناً وبياناً » .

ولكن البهقى قد ذكر في ثنايا الكتاب : الكتب المصنفة في فضائل الشافعى التي روى عنها أو قرأها ، وهى :

- (١) كتاب أبي سليمان : داود بن علي الأصفهانى ، إمام أهل الظاهر (٢٧٠ - ٢٠١)
- (٢) « أبي عبدالله : محمد بن إبراهيم البوشنجى ، المالكى (٢٩٠ - ٢٠٤)
- (٣) « أبي يحيى : زكريا بن يحيى الساجى المتوفى سنة ٣٠٧
- (٤) « أبي محمد : عبد الرحمن بن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧)

(٦) كتاب أبي الحسن : محمد بن الحسين الأبرى العاصمى . المتوفى سنة ٣٦٣

قال السبكي عنه : وهو كتاب حافل رتبه على أربعة وسبعين باباً

(٧) (٣٨٠ - ٣٢٦)

(٦) كتاب الصاحب بن عباد

(٨) (٣٨٨ - ٣١٦)

(٧) « أبي منصور : محمد بن عبد الله بن حمّاذ »

(٩) « أبي بكر : محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريالشيبانى المتوفى سنة ٣٨٨

(٩) « الحاكم النيسابورى أبي عبد الله محمد بن عبد الله ، المعروف

بابن البیع ، قال عنه ابن السبکي : وهو مصنف جامع (٤٠٥ - ٣٢١)

(١٠) كتاب أبي القاسم : حمزة بن يوسف السهوي المتوفى سنة ٤٢٧

(١١) « أبي نعيم : أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانى المتوفى سنة ٤٣٠

وقد ألف في مناقب الشافعى قبل البیمیقی أو في عصره كثیر من العلماء

عدا هؤلاء ، لكن لم يشر إليهم البیمیقی في هذا الكتاب ومنهم :

(١) أبو حاتم : محمد بن حبان البستى صاحب الصحيح (المتوفى سنة ٣٥٤)

(٢) أبو علي : الحسن بن الحسين بن حمّاذ الأصبهانى (المتوفى سنة ٤٥٠)

(٣) أبو عبد الله : محمد بن أحمد شاكر القطان (المتوفى سنة ٤٠٧)

(٤) إسماعيل بن محمد السرخسى للقراب (المتوفى سنة ٤١٤)

(٥) أبو منصور : عبد القاهر بن طاھو البغدادى (المتوفى سنة ٤٢٨)

(٦) أبو عبد الله : محمد بن سلامة المعرى (المتوفى سنة ٤٥٤)

وقد ألف أبو الحسين : محمد بن عبد الله الرازى (المتوفى سنة ٤٤٧)

والد نعيم الرازى (٣٣٠ - ٤١٤) كتاباً مستقلاً فيمن روى عن الشافعى ،

ولكن البيهقي لم ينقل عنه ، وإنما نقل عن كتاب «أساي من روى عن الشافعى» للدارقطنى . * * *

بدأ البيهقي كتابه ببيان فضل أهل الحديث ، وأنهم الطائفة القائمة على إحقاق الحق حتى تقوم الساعة ، كما وعد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . ثم تحدث عن فضل قريش وما جاء في تخصيصها بالتقديم والاتباع ، وأن الشافعى هو المشار إليه بحديث النبي ، صلى الله عليه وسلم : أن عالم قريش علام طبق الأرض علاما .

ثم تحدث عما جاء في تخصيص بنى هاشم بالاصطفاء وبنى المطلب الذين ينتسبون إليهم الشافعى ، وتفضيل أهل اليمين بالإيمان ، والفقه ، والحكمة . ثم فصل القول في حديث : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يحدد لها دينها » وتأويل بعض العلماء لهذا الحديث بأن الذي جاء على رأس المائة الثانية هو الشافعى .

ثم تقد البيهقي العلماء الذين خلُقُوا بالوجاهة والمعز والثروة عند الرؤساء ، ونالوا من الشافعى ، ورموه بأنه كان قليل العلم بالكتاب ، وأنه لم يكن من أهل الاجتهد ، وأعقبه بالحديث عن آذى قرابة الرسول أو أراد هوانهم ، ثم بين سبب تأليفه للكتاب .

وتحدث بعد ذلك عن مولد الشافعى ، ومكان ولادته وتبنته ، وأفاض القول في ذلك بإفاضة شافية مقنعة .

ثم تحدث عن تعليم الشافعى ، وما روى في استغفاله بتعلم الأدب والشعر وعن رحلته وهو ابن ثلث عشرة سنة إلى مالك بن أنس بالمدينة .

ثم بين خروج الشافعى إلى اليمين ولايته بعض أعمالها ، ومقامه فيها حتى

أئمباً بالاشتراك في مؤامرة بعض العلوين بها ، وحمله إلى الرشيد وجسه
بنفداد ، وما كان بينهما من محاوارت ومراجعات أنتهت بعفو الرشيد عنه ،
وإكرامه له .

ثم أسلوب في بيان المناظرات الرائعة ، والمحاورات العلمية الشائقة ، التي
جرت بين الشافعى وبين محمد بن الحسن الحنفى في مجلس الرشيد ، وفي غيره
من المجالس بمدينة بغداد ومدينة الرقة ، وأن الرشيد كتب له بخبر تلك
المناظرات التي ظهر فيها الشافعى على محمد ، وقطع حججه ، وطبع على فمه بخاتم
الصمت ، فأعجب الرشيد ب موقف الشافعى الماشفى ، وقال : « وما يُنْسَكِرُ لرجل
من عبد مناف أن يقطع محمد بن الحسن ؟ » وأمر له بجازة ، ورغب إليه في أن
يلازمه ، كما رغب إليه المأمون في ذلك .

ثم بين مكانة الشافعى عند الرشيد والمأمون ، وعودة الصفاء والإخاء بين
الشافعى و محمد بن الحسن ، وكتابة الشافعى لكتاب محمد ، وتأليف الكتاب
الم بغدادى للرد على الأحناف ، ورأى الشافعى وغيره في أبي حنيفة وأصحابه .

ثم تحدث عن صحة نية الشافعى ، وقصده الجميل في تأليفه لكتبه ، وحسن
مناظره لمن خالفه ، وغلبته كلّ من ناظرة بالعلم والبيان ، وذكر عاذج رائعة
من تلك المناظرات .

وخلص من هذا إلى الحديث عن دخول الشافعى المراق أيام المأمون للتدريس
و" التعليم " ثم تحدث عن سبب تصنيف الشافعى لكتاب « الرسالة القديمة »
ثم في ذهاب الشافعى إلى مصر ، وتصنيفه بها الكتاب المصرى الجديد ،
وذكر البيهقى في صدر هذا أن الربيع بن سليمان لقيه بمدينة « نصبيين » قبل أن

يدخل مصر ، وقال عنه : كان الشافعى يعمل الباب من العلم ثم يقول : يا جارية
قومى إلى القداح فتقوم ؟ فسرج له ، فيكتب ما يحتاج أن يكتبه ويرسمه
في موضعه ، ثم يطلى السراج ويستقى على ظهره فيعمل الباب من العلم .
... وهكذا ، قلت له : يا أبا عبد الله ، لو تركت السراج يَقْدُ ؟ فلن
هذه الجارية منك في جهد ؟ فقال : إن السراج يشغل قلبي .

وقال لي يوماً : كيف تركت أهل مصر ؟
قالت : تركتهم على ضربين : فرقة منهم قد مالت إلى قول مالك ، وأخذت به ،
واعتمدت عليه ، وذبت عنه ونضلت . وفرقة قد مالت إلى قول أبي حنيفة ،
فأخذت به ، ونضلت عنه .

وقال الشامي : أرجو أن أقدم مصر - إن شاء الله - وآتىهم بشيء
وأشغلهم به عن القولين جيماً .

قال الريبع : ففعل ذلك - والله - حين دخل مصر .

ثم روى البيهقي عن بحر بن نصر الخولاني أنه قال :
قدم الشافعى من الحجاز ، فبى بمصر أربع سنين ، ووضع هذه الكتب في
أربع سنين . وكان يضع الكتب بين يديه ويصنف ، فإذا ارتفع له كتاب
جاء صديق له يقال له : « ابن هرم » فيكتب ، ويقرأ عليه « البويعي » وجميع من
يحضر يسمع في « كتاب ابن هرم » ثم ينسخونه بعد . وكان « الريبع » على
حوايج الناس فربما غاب في حاجة ، فيعلم له ؟ فإذا رجم قرأ الريبع عليه ما فاته .
ثم عقد باباً عظيماً ذكر فيه عدد ما وصل إليه من مصنفات الشافعى ؛ فذكر
من الكتب التي تجمع الأصول وتدل على الفروع ثلاثة عشر كتاباً ، ثم قال :

«ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع وهي التي تعرف «بالأم» في الطهارات : كتاب الوضوء والتيمم . . . الماخ وفي الصلوات والزكوات والصيام ، والحج ، والمعاملات ، والإجرارات ، والطهار ، والوصايا ، والفرائض وغيرها ، والأنكحة ، والجراح ، والحدود ، والسير والجهاد ، والأطعمة والقضايا والعتق وغيره . . .

وذكر تحت كل عنوان من هذه العنوانين الكتب التي ألفها الشافعى فيها ، ثم قال : «فذلك مائة ونيف وأربعون كتابا» .

وهذا الباب من أهم أبواب الكتاب ؛ لأنَّه بين فيه الكتب الأخرى عدا مasic - والتي أملأها على أصحابه ورواه عنها الربيع بن سليمان المرادي ، وبين الكتب التي لم يسمعها الربيع من الشافعى ، والتي يقول فيها : «قال الشافعى رحمه الله . كما بين فيه كتب الشافعى التي ألفها في القديم ، ورواه عنها الحسن بن محمد الزعفرانى ، والكتاب التي أعاد تصنيفها في الجديد ، والكتاب التي أُمرَّ بتمزيقها ، لتغير اجتهاده فيها ، والكتاب الأخرى التي رواها عنه الحسين الكرابيسى ، وأحمد بن يحيى الشافعى البغدادى : أبو ثور ، وأحمد ابن حنبل ، والمتيدى ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكيم وأبن مقلاص ، والربيع بن سليمان الجيزى - وهو غير المرادي - والحارث ابن سريح النقال ، والحسين الفلاس ، وبهر بن نصر ، وغيرهم .

ومن أجمل ما في هذا الباب قول الشافعى :

«ألفت هذه الكتاب واستغرقت فيها مجهدى ، ووددت أن يتعلَّمها الناس
ولا تُنسب إلى» .

ثم عقد ببابا ذكر فيه ما يستدل به على رغبة العلماء في عصر الشافعى ومن بعد عصره في كتبه، والاقتباس من علمه، والانتفاع به، وحسن الثناء عليه.. وصدره بقوله: «وذلك لأن فنادق الأمصار بحسن التأليف؟ فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: حسن النظم والترتيب.
والثاني: ذكر الموجب في المسائل مع مراعاة الأصول.
والثالث: تحرى الإيجاز والاختصار فيما يوْلَفه.
وكان قد خص بجميع ذلك، رحمة الله عليه ورضوانه»
وذكر في هذا الباب قول الماحظ: «نظرت في كتب هؤلاء التبعة الذين
نبغوا، فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبى، كأن فاه نظم دُرّاً إلى درّ».

ثم ذكر ما يستدل به على حفظ الشافعى لكتاب الله، ومعرفته بالقراءات،
وحسن صوته بالقراءة. وجعل الباب الذى يليه فيما يستدل به على معرفة الشافعى
بتفسير القرآن، ومعانيه، وسبب نزوله.

ثم أتبعه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعى بمعنى أخبار رسول الله.
وقد بدأه بقول أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا كَانَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَعْرَفُونَ مَعْنَى حَدِيثِ
رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىْ قَدِمَ الشَّافِعِيُّ فَبَيْنَهَا لَهُمْ.

وهو باب عظيم أتى فيه البهقهى بمحمل رائعة تدل على أن الشافعى كان -
كما قال يonus بن عبد الأعلى - نسيج وحدة في هذه المعانى.

ثم أعقب ذلك بباب ما يستدل به على فقه الشافعى، وتقديمه فيه، وحسن

استنباطه . وقد أورد البیهقی فی هذا الباب حديث النعماں بن بشیر : أنه أتى رسول الله وقال له : إني نحنت ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال صلی الله علیه وسلم : أكلَ ولدك نحنت مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال : رسول الله صلی الله علیه وسلم : فارجعه » .

وقول الشافعی فيه : « حديث النعماں حديث ثابت ، وبه نأخذ ، وفيه دلالة على أمور .

ومن هذه الدلالات التي ذكرها الشافعی قوله : « وفيه دلالة على أن نحنت الوالد بعض وله دون بعض جائز ، من قبل أنه لو كان لا يجوز كان أن يقال : إعطاؤك إباه وتركه سواء ؛ لأنه غير جائز ، وهو على أصل مسلك الأول — أشبه من أن يقال : ارجعه . وقوله صلی الله علیه وسلم : « فارجعه » دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد ، وأنه لا يخرج بارتجاعه . وقد روى أن النبي قال : « أشهد غيري » وهذا يدل على أنه اختيار .

وقد خالفت قول الشافعی هذا وعلقت عليه بقولي ٣٤٧/١ كيف يكون هذا على الاختيار وقد عده صلی الله علیه وسلم جوراً ؟ الخ

ثم ذكر البیهقی بابا يستدل به على معرفة الشافعی لأصول الفقه ، وهو باب عظيم ، لأن الشافعی أول من صنف في أصول الفقه .

ويعجبني من نصوصه قوله الشافعی :

« وضع الله نبیه من دینه وأهل دینه موضع الإباذة عن كتاب الله — من می ما أراد ، وفرض طاعتھ ... فعلم الحق كتاب الله ، ثم سنته نبیه بـ

فليس له فتوى ولا لها حكم أن يقى ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما، ولا أن يخالفهما ولا واحداً منهما بمحالٍ، فإذا خالفهما فهو عاصٍ لله به، وحكمه مردود».

ثم ذكر باب ما يستدل به على معرفة الشافعى لأصول الكلام وصححة
اعتقاده فيها . فذكر ما يؤثر عنده فى الإيمان ، وفي دلائل التوحيد ، وفي أسماء الله ،
وصفات ذاته ، وأن القرآن كلام الله ، وكلامه من صفات ذاته ، وإثبات المشيئة
للله ، وإثبات القدر ، وخلق الأفعال ، وعداذب القبر ، وإثبات رؤية الله
في الدار الآخرة .

نُمْ مَا يُؤثِّرُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي تَفْضِيلِ النَّبِيِّ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، وَإِثْبَاتِ السَّفَاعَةِ لَهُ .
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَمَا يُؤْزِرُ عَنْهُ فِي الذُّنُوبِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكُفَرِ، وَمَا يَلْعُقُ الْمِيتَ مِنْ فَعْلِ غَيْرِهِ .

وما يؤثر عنه في الخلفاء الأربع، وفي جملة الصحابة، وفي قتال أمير المؤمنين .
علي بن أبي طالب أهل القبلة .

ثم ماجاء عن الشافعى في مجانبة أهل الأهواء وبغضه إياهم، وذم كلامهم،
وإزارته بهم ودّقّه عليهم في مناظرته أيامه :
وهو فصل بالغ الأهمية .

ثم عقد البيهقي ببابا في الاستدلال على حسن اعتقاد الشافعى في متابعة السنة، ومحابية البدعة .

وما رواه البيهقي فيه من كلام الشافعى :

«ما من أحد إلا ويذهب عليه سنة لرسول الله، وتعزّب عنه، فهم ما قلت من قول، أو أصلت من أصل - فيه عن رسول الله خلاف ما قلت - فالقول ماقال رسول الله! وهو قوله!».

ثم عقد باباً عنوانه : ما يستدل به على معرفة الشافعى برجال الحديث .

ذكر فيه ما يستدل به على معرفة الشافعى بأسماى الرواية ، وأنسابهم ، وتوارثهم ، وجرحهم وتعديلهم .

وهو باب جم المنافع ، عظيم الفائدة ؛ دل على سعة أفق الشافعى في هذا المفهار ، ومدى تكثيفه منه ، واقتداره عليه .

ومن الفوائد التي تجذقني من هذا الباب : أن الشافعى وضع كتابه على مالك ابن أنس ؟ لأنه يبلغه أن بالأندلس قلنوسة لمالك يستسقى بها ! وأنه كان يقال للأندلسين : قال رسول الله . في يقولون : قال مالك !

ومن أجل ذلك قال الشافعى : إن مالك كأدمي يختفي ويعنط .
وبلي ذلك باب جليل القدر ، عظيم الخطر ، وهو باب ما يستدل به على معرفة الشافعى بصحبة الحديث وعاته .

وباب آخر فيما يستدل به على إتقان الشافعى في الرواية ، ومذهبه في قبول الأخبار ، واحتياطه فيها .

ثم عقد باباً فيما يستدل به على فصاحة الشافعى ، ومعرفته باللغة والشعر الذي هو ديوان العرب . أورد فيه قول أحمد بن حنبل :

« الشافعى فیلسوف فی أربعة أشياء : فی اللغة ، واختلاف الناس ،
والمعانی ، والفقه » .

وقول الربع : أقام الشافعى على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة ،
وقال : ما أردت بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقول أبي عمان المازنى : « الشافعى عندنا حجة في النحو » .

وقول الأصمى : « صحيحت أشعار المذلين على شاب من قريش بعكة
يقال له : محمد بن إدريس الشافعى » .

وقول الربع : « كان الشافعى عربي النفس » ، عربي اللسان ، ولو رأيته
وحسن بيانه وفصاحته لتعجبت منه ، ولو أنه ألف هذه السكت - على
عربيته التي كان يتكلم بها - لم يقدر على قراءة كتبه » .

ثم ذكر بابا للشعر الذى أثر عن الشافعى أنه أنسده لنفسه أو لغيره

وأعقبه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعى بالطب ، أورد فيه قول حرملة
ابن يحيى : كان الشافعى يتلطف على ماضي المسلمين من الطب ، ويقول :
خسعوا ثلث العلم ، ووكلوه إلى اليهود والنصارى ١١١

وتلاه باب ما يستدل به على معرفة الشافعى بالنجوم ، وما يؤثر عنه في
الفراسة ، وإصابته فيها . ثم معرفته بالرمى والقروسيه وذكر فيه قول الربع :
كان الشافعى أفسوس خاق الله وأشجعه ، وكان يأخذ بأذنه وأذن الفرس ،
والفرس يعدو ، فيثبت على ظهره وهو يعدو .

* * *

ثم ذكر باب ما يؤثر عنه في فضل العلم والترغيب في تعلمه وتعليمه
والعمل به . ومن ألطاف ما جاء في هذا الباب قوله الشافعى :

لو أن أهل كوزة اجتمعوا على ترك طلب العلم ، لرأيت للحاكم
أن يجبرهم على طلب العلم .

وقوله : ليس بعد أداء الفرائض شيء أفضل من طلب العلم .

وقوله : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم .

وقوله : من تعلم علماً فليدقق ، لثلا يضيع دقيق العلم .

وقد روى المزني أنه قيل للشافعى : كيف شهونك للأدب ؟

قال : أسمع بالحرف منه عالم أسمعه فتود أعضائي أن لها أسماعاً تنعم
به مثلما تنعمت الأذنان !

قيل : وكيف حرصك عليه ؟

قال : حرص الجموع المنوع على بلوغ لذته في المال .

وقيل : وكيف طلبك له ؟

قال : طلب المرأة المضلة ولدها وليس لها غيره .

وقوله : مثل الذي يطلب العلم بلا حجة ، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة
خطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدرى .

وقوله : المرأة في العلم يقسى القلب ، ويورث الصغار .

وقوله : من إدَّاهَ الْعِلْمَ أَنْ تَنَاظِرَ كُلُّ مَنْ نَاظَرَكَ ، وَتَقَاوِلَ كُلَّ مَنْ
قَاؤَكَ .

وقوله : كفى بالعلم فضيلة : أنه يدعنه من ليس فيه ويفرح إذا نسب إليه ،
وكفى بالجهل شرًا أنه يتبرأ منه من هو فيه ويفضي إذا نسب إليه .

**وقال الشافعى لأبى علی بن مقلادس : تربى أن تحفظ الحديث وتكون
حقها !**

وإنما قال الشافعى ذلك لأن ابن مقلادس كان كسائر الحفاظ الذين
يشغلون أنفسهم بحفظ أبواب الحديث وسردها سرداً ، ولا يعلمون عقولهم
في استنباط ما فيها . ولقد قال الشافعى لإسحاق بن إبراهيم الخنظلى أثناء مذاكرة
جرت بينهما : لو كنت أحفظ كما تحفظ لغابت أهل الدنيا . وقال أحـد بن حـبل :
قال لنا الشافعى رحمـه اللهـ : أنتـ أعلمـ بالـ حـدـيـثـ مـنـيـ ، فـإـذـاـ صـحـ عـنـدـكـ الـ حـدـيـثـ عـنـ
الـنـبـيـ ، صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، قـوـلـواـنـاـ حـقـ تـأـخـذـ بـهـ . وـقـالـ الشـافـعـىـ : مـاـرـأـيـتـ
أـحـفـظـ مـنـ الـ حـيـدـىـ ، كـانـ يـحـفـظـ لـسـفـيـانـ بـنـ عـيـدـةـ عـشـرـةـ آـلـافـ حـدـيـثـ . وـقـالـ
الـ حـيـدـىـ : صـحـبـتـ الشـافـعـىـ مـنـ مـكـةـ إـلـىـ مـصـرـ فـكـنـتـ أـسـتـفـيدـ مـنـهـ «ـالـمـسـائـلـ»ـ
وـكـانـ يـسـتـفـيدـ مـنـ «ـالـحـدـيـثـ»ـ .

ثم ذكر البهقى ما يستدل به على اجتهد الشافعى في طاعة ربِّه، وزهده
في الدنيا، وحضره الناس على هذا الزهد .

ومما جاء في ذلك قول الريبع : خرجت مع الشافعى من « القسطاط » إلى
« الإسكندرية » مرابطاً ، وكان يصلى الصلوات الخمس في المسجد الجامع ، ثم
يسير إلى المحرس فيستقبل البحر بوجهه جالساً يقرأ القرآن في الأيل والنهار ،
حتى أحصيت عليه ستين ختمة في شهر رمضان .

وحكى الريبع أن عبد الله بن عبد الحكم قال للشافعى : إن عزمت أن
تسكن مصر فليكن لك قوت سنة ، ومجلس من السلطان تعمَّز به . فقال له

الشافعى : يا أبا محمد ، من لم تعرَّف التقوى فلا عزَّ له ، ولقد ولدت بغزة ، وربَّيتُ^و
بالحجاز ، وما عندنا قوت ليلة ، وما بتنا جياعاً .

وقال له المزنى : مالك بد من إمساك المصاص وانت بضعيف ؟ فقال : لأذكر
أني مسافر في الدنيا .

وقال الشافعى : خير الدنيا والآخرة في خمس خصال : غنى النفس ،
وكف الأذى ، وكسب الحلال ، ولباس التقوى ، والثقة بالله على كل حال .
وقال للربع : عليك بالزهد ، فلما زهد على الزاهد أحسن من الخلائق على
المرأة الناهد ! .

وذكر عند الشافعى فهم القاب فقال : من أحب أن يفتح الله له قلبه أو
ينوره ، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه ، وترك الذنوب ، واجتناب المعاصي ،
ويكون له فيما بينه وبين الله خبيثة من عمل ؟ فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه
من العلم ما يشغله عن غيره ، وإن في الموت ذكره لأكثر الشغل .

وفي هذا المعنى يقول أيضاً : من أحب أن يفتح الله قلبه ويرزقه الحكمة —
فعليه بالخلوة ، وقلة الأكل ، وترك مخالطة السفهاء وبعض أهل العلم الذين
ليس معهم إنصاف ولا أدب .

وقال الشافعى للربع : لا تتكلم فيما لا يعنيك ؟ فإنك إذا تكلمت
بالكلمة ملكتك ولم تملكتها .

وقال ليونس بن عبد الأعلى : لو جهدت كل الجهد على أن ترضي الناس
كلهم فلا سبيل إليه ، فإذا كان كذلك فأخلص عملك ونيلك الله عز وجل .

* * *

نعم ذكر البيهقي باب ما يستدل به على تمسك الشافعى من عقله ، وما ي مؤمر
عنه من الآداب .

ذكر فيه من قول الشافعى هذه الكلمات :

- طبع ابن آدم على المؤم : فن شأنه أن يتقارب من يتباعد منه ، ويتباعد .
من يقرب منه .
- سياسة الناس أشد من سياسة الدواب .
- إن للعقل حدا ينتهي إليه ، كما أن للبصر حدأ ينتهي إليه .
- جوهر الرء في خلال ثلاث : كمان الفقر حتى يظن الناس من عفتكم أنك غني ، وكمان النصب حتى يظن الناس أنك راض ، وكمان الشدة حتى يظن الناس أنك متنعم .
- أظلم الظالمين لنفسه : من تواضع لمن لا يكرمه ، ورغب في مودة من لا ينفعه ، وقبل مدح من لا يعرفه .
- إن الله خلقك حرا فكن كما خلقت .
- من سمع بأذنه صار حاكيا ، ومن أصغى بقابله كان واعيا ، ومن وعظ بعلمه كان هاديا .
- الكيس العاقل هو الفطن المتفاصل .
- لو أن رجل اسوى نفسه حتى صار مثل القدح ، لكان له في الناس من يعانده .
- الحرية : هي السكرم والتقوى ، فإذا اجتمعوا في شخص فهو حر .
- لو أن رجالاتصوف من أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحمق .
- لا يكون الصوف صوفيا حتى يكون فيه إخلاص أربع : كرسول ، أكول ، ثئوم ، كثير الفضول .
- ما دخل قوم بلد قوم إلا أخذ كل واحد منهم سُنة صاحبه ، حتى وإن للمرأة ليأخذ من سنة الشاعي ، وللشاعي من سنة العراقي .

- إنك لا تقدر أن ترفعي الناس كلام ، فأصلح ما بينك وبين الله ، فإذا أصلحت ما بينك وبين الله ، فلا تبال بالناس .
- تفقة قبل أن ترأس ، فإذا ترأست فلا سبيل إلى التفقة .
- أصحاب المروءات في جهد .
- التواضع من أخلاق الكرام ، والتكبر من شيم اللئام .
- من استغضب فلم يغضب فهو حمار ، ومن استرضى فلم يرض فهو شيطان .
- التلف في الحيلة أجدى من الوسيلة .
- ليس بعاقل من لم يأكل مع عدوه في غضارة ثلاثة سنة .
- الشفاعات زكاة المروءات .
- ترك العادة ذنب مستحدث .
- لاشاور من ليس في بيته دقيق ، فإنه مده العقل .
- الانبساط إلى الناس مجلبة لقرناء السوء ، والانقباض عنهم مكسبة للعداوة ، فكن بين المنقبض والمنبسط .
- ما أكرمت أحداً فوق مقداره إلا اتضع من قدرى عنده بمقدار ما أكرمته به .
- عاشر كرام الناس تعيش كريما ، ولا تعاشر اللثام فتنسب إلى اللؤم .
- أفت أربعين سنة أسأل إخواني الذين تزوجوا : عن أحوالهم في تزوجهم ؟ فما منهم أحد قال : إنه رأى خيراً
- وقال سمعت بعض أصحابنا من أتق به قال :
- « تزوجت لأصون ديني فذهب ديني ودين أمي ودين جيراني !!! » .

ثم ذكر البيهقي بباب فيما يستدل به على سخاوة الشافعى . وعما أوردته فيقول أبي ثور : كان الشافعى من أجود الناس وأسخاهم كثرا : كان يشتري الجاربة الصناع التي تطبع وتعمل الحلوي ، ويشرط عليها أن لا يقربها ؛ لأنها كان عليه لم يمكنه أن يقرب النساء في وقته ذلك ، لباصور كان به . وكان يقول لنا : تشهوا ، ما أخربتكم ؟ فقد اشتريت جارية تحسن أن تعمل ما تريدون . فيقول لها بعض أصحابنا : أعمل اليوم كذا وكذا ، فـكنا نحن الذين نأمرها ، وهو مسرود بذلك . وأورد البيهقي قول الربيع : قد سمعنا بالأسخياء ، قد كان عندنا قوم من الأسخياء بمصر وأهل الفضل رأيناهم ، ما رأينا مثل الشافعى . وكان الشافعى يقول : أهل المين فيهم السخاء ، وقال الحميدى : فـأين سخاء أهل المين من سخاء الشافعى ؟ أولئك سخاؤهم من فضل معهم ، والشافعى يسخو بكل ماله . وقول البوطي : قدم علينا الشافعى مصر ، وكانت « زينة » ترسل إليه بزرم الوثى والثياب ؛ فـيقسمها الشافعى بين الناس .

ثم ذكر بباب في شهادة الأئمة للشافعى بالتقدم في العلم وتأهيله عليه، ودعائهم له . ومن الأقوال التي رواها في ذلك قول أحمد بن حنبل :

ما أعلم أحداً أعظم منه على الإسلام ، في زمن الشافعى ، من الشافعى .

وما أحد مس بيده محبرة وقلما إلا وللشافعى في عنقه متنة . ومارأيت أحداً أفقه في كتاب الله من الشافعى . وكان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعى وقيل لأحمد : إن « يحيى بن معين » و « أبو عبد الله » لا يرضيان الشافعى وينسبانه إلى التشيع ! فقال : والله ما رأينا به إلا خيرا ، ولا سمعنا إلا خيرا . واعلموا أن الرجل من أهل العلم فإذا منحه الله شيئا من العلم وجُرمَه قرناوه وأشكاله

ـ حسدوه فرموده بماليس فيه . وبئست الخصلة في أهل العلم ا

ـ وقال أبو ثور : مارأيت مثل الشافعى ، ولا رأى الشافعى مثل نفسه .

ـ وقال الزعفرانى : مارأيت مثل الشافعى أفضل ولا كرم ولا أنسخى
ـ ولا أتقى ولا أعلم منه ، ومارأيته لحن قط . وكان يُقرأً عليه من كل الشعر

ـ فيعرفه .

ـ وقال الحميدى : كان الشافعى سيد علماء أهل زمانه ، وربما ألقى على وعلى
ـ ابنه وأبى عثمان ، المسألة فيقول : أيكما أصحاب فله ديناراً

ـ وقال سعيد بن عمرو البرذعى : سمعت « محمد بن عبد الله بن عبد الحكم »
ـ يقول : ليس « أبو عبيد » عندنا بفقيه . ففقلت له : ولم ؟ قال : لأنَّه يجمع
ـ أقواب الناس ويختار لنفسه منها قولًا . قلت : فمن الفقيه ؟ قال : الذي
ـ يستنبط أصلًا من كتاب أو سنة لم يسبق إليه ، ثم يُشَعَّبُ من ذلك
ـ الأصل مائة شعبة . قلت : ومن يقوى على هذا ؟ قال : محمد بن إدريس الشافعى .
ـ ثم روى البهيمى ما أثر عن الشافعى من لباسه وهيئة وخطابه ونقش خاتمه
ـ وما جاء في ذلك هذا النص الذى نقله من كتاب العاصى عن الريبع قال :

ـ كان الشافعى يجلس في حلقة إذا صلى الصبح ، فيجئه أهل القرآن ، فإذا
ـ حلقت الشمس قاموا ، واستوت الحلقة للمذاكرة والنظر ، فإذا ارتفع الضحى
ـ دتفقوا ، وجاء أهل العربية ، والعروض ، والنحو ، والشعر ، فلا يزالون إلى
ـ أن يقرب انتصف النهار ، ثم ينصرف .

ـ وكان يحدى بالبهيمى أن لا يذكر هذا النص في هذا الباب ، وإنما يذكره
ـ في باب آخر هو أصلق به كتاب فضل العلم والترغيب في تعلمه وتعلمه .

وروى قول الريبع : كان الشافعى حسن الوجه ، وحسن الخلق ، محباً إلى
من كان بمصر . — في وفاته — من الفقهاء ، والأمراء والنبلاء ؛ كلهم يجيء إلى
الشافعى ويعظمه ويجله . ولو رأته وحسن ثيابه ، ونظافته ، وفصاحته
لعمجبت منه .

وبعد أن ذكر وصية الشافعى ذكر مرضه ، ووفاته ، وتربيته ، ومقدار
سنه ، وأهله وأولاده ، ومن روى عنه من علماء الحجاز ، واليمن ، ومصر ،
والعراق ، وخراسان .

ثم ذكر أصحابه الذين حملوا عنه علما ، أو رروا عنده حديثا ، أو حكوا
عنده حكاية .

وجعل البيهقى « الباب الآخر » من كتابه فى ذكر من قعد فى مجلسه
الشافعى بعد وفاته ، ومن قام من أصحابه بنشر علمه .
ومن أهم المفاائق التى يحتويها هذا الباب ، ما جاء فيه عن أبي عبدالغفار المزروى
أنه قال : سمعت أبا زرعة الدمشقى ، وقل له : ما أكثر حمل « المزنى » على
الشافعى ؟ فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : ما أكثر ظلمه للشافعى ؟ !

وقد روى البيهقى هذا النص عن أستاده : أبي عبد الرحمن السعى ، ووفته
بأنه قال : وهكذا قرأته فى كتاب العاصى . ثم عقب عليه البيهقى بقوله :
وما أحسن ماقال أبو زرعة . وظلم « المزنى » للشافعى يتجلى فى شيئاً : أحدهما :
أنه كان صبياً ضعيفاً ، فربما وجد فى كتاب الشافعى مسألة قد سقط منها بعض
شرائطها — وهي فى رواية حرملة والريع صحيحة — فنقلها على مافى كتابه ،
ثُمَّ أخذ فى الطعن على الشافعى . وكان من سببه أن ينظر كتب أصحاب الشافعى
حتى يتبين له خطأه فى الكتابة ، أو خطأ من كتب كتابه فيستغنى عن الاعتراض .

وآخر أنه وجد الشافعى ذكر مسألة في موضوعين ، اختصراها في أحدهما ،
وذكرها مستوفاة شرائطها في الموضع الآخر - فنقلها المزنى مختصرة ، ثم استغل
بالاعتراض عليها ، ولو نقلها من الموضع الآخر مقيدة بشرائطها استغنى عن
الاعتراض .

ومثال كل واحد من هذين النوعين عندى فيما رددته من كلام الشافعى
إلى ترتيب المختصر ، وإيراده هنا مما يطول به الكتاب .

وعلم شيئا آخر وهو أن كل كتاب صنفه الشافعى ورتب له ترتيبا حسنا
ترك «المزنى» ترتيبه ، وقدم وأخر ، كالجمعة والجناز وغيرهما .

وقد بذلك ذكر الشافعى مسألة في موضوعين بعباراتين ، فينقل «المزنى» تلك المسألة
بعضها بعبارة في أحد الموضوعين ، والثانى بعبارة في الموضع الآخر ؟ كيلا يهتدى
إلى كيفية قوله أ ولو نقلها - على ترتيبه فيما رتبه - وعلى عبارته في أحد الموضوعين
كان أحسن وأبين .

فهذا وجه جواب أبي زرعة .

والذى راعى «المزنى» من حق الشافعى في جمع ما تفرق من كلامه ، واختصاره
ما يربط من قوله ، وتقريبه على من أراده ، وتسهيله على من قصده من أهل
الشرق والغرب - أكثر ، وفائدة أعم وأظهر ؟ فلا أعلم كتابا صنف في
الإسلام أعظم بركة ، وأعم نفعا ، وأكثر ثمرة من كتابه » .

والذى يلوح لي أن عذر «المزنى» فيما كان منه من وهم في اختصار معلم الشافعى :
أنه لم يكن من قوة التهم ، وسرعة الإدراك بحيث يدرك منازع الشافعى في كلامه

وقد اعترف «المزني» بذلك حيث يقول: «لو كتنا نفهم عن الشافعى كل ما يقول
الأئمـةـ كـمـ عـنـهـ بـصـنـوـفـ الـعـلـمـ،ـ وـلـكـنـ لـمـ نـكـنـ فـهـمـ،ـ فـقـصـرـنـاـ،ـ وـعـاجـلـهـ الـمـوتـ»؛
وقد مكث المزني - في تأليف مختصره هذا - عشرين سنة ، وألفه ثلاثة
حـراتـ ،ـ يـغـيـرـ فـيهـ وـيـبـدـلـ .ـ

* * *

وإن كتاب المناقب هذا يعد من أعظم كتب التراجم ، وأحقلها بالفائدة ،
وأقربها سبيلاً إلى النهاية من الترجمة ، يقرؤه القارئ الوعي ، فيخرج منه بصورة
متکاملة للشافعی العالم المفسر ، الفقيه المحدث ، الأديب الشاعر ، والإنسان العربي
الأبی الذي يحرص على السکرامة والحریة والمرودة ومکارم الأخلاق ، والجواد
اللـسـخـىـ الـذـىـ يـبـذـلـ مـالـهـ ،ـ طـيـبـ النـفـسـ بـيـذـلـهـ ،ـ وـالـعـالـمـ السـکـرـیـمـ الـذـىـ کـانـ يـوـدـ
من سوي داء قلبه أن يتعلم الخلق علمه ، وأن لا ينسبوا إليه شيئاً منه !

و تلك مكانة سامية لا يرقى إليها إلا أفراد العلماء الذين قهروا أهواءهم ،
وقدعوا نفوسيهم عن حب الشهرة ، وآمنوا بأن نشرهم لهم إنما هو الشكـرـ
لربـهـ الـذـىـ عـلـمـهـ مـاـ لـمـ يـكـونـواـ يـعـلـمـونـ .ـ

وما أريد أن أسترسل في ذكر ألوان عظمة الشافعى التي تجتلى من هذا
الكتاب فإن فيما رواه البهقى عن «داود بن على الظاهري» غنية عن ذلك
برأقال داود - تلك - من أهم ما اشتتم عليه كتاب المناقب .

قال داود :

«اجتمع للشافعى من الفضائل حالم يجتمع لغيره :

فأول ذلك : شرف نسبه و منصبه ، وأنه من رهط النبي ، صلى الله عليه وسلم .

و منها : صحة الدين ، وسلامة الاعتقاد من الأهواء والبدع .

و منها : حفظه لكتاب رب و معرفته به ، وجمعه لسنن النبي ، و معرفته بالواجب منها من الندب ، و معرفته بناسخ القرآن من منسوخه ، و العام منه والخاص ، ثم معرفته بسيرة هدى نبيه ، صلى الله عليه وسلم ، وأئمّة المدّى بعده ، و مفازى رسول الله ألو خلفائه ، و تركه تقليد أهل بيته ، وإيثاره ما دل عليه كتاب ربها ، وثبتت عن نبيه .

نَمَّ مَا كَشَفَ مِنْ تَعْوِيْهِ الْمُخَالِفِينَ ، وَمَا أَبْطَلَ مِنْ زَخْرَفَهُمْ ، بِالْحَقِّ الَّذِي
قَذَفَ بِهِ عَلَى بَاطِلِهِمْ فِي دِمْغَهُ .

نَمَّ مَا بَيْنَ مِنْ الْحَقِّ الَّذِي سَهَلَ - بِتَوْفِيقِ خَالِقِهِ - مَعْرِفَتِهِ ، حَتَّى اسْتَطَالَ
بِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ يَمِيزَ بَيْنَ ظَلَامَ وَضَيَاءَ ، وَأَلْفَوْا الْكِتَبَ ، وَنَاظَرُوا الْمُخَالِفِينَ .

و منها : مامن الله عليه من منطقه الذي طبع عليه ، وكان يعترف له به كل
من شاهده ويقر بتقصيره عن بلوغ أدنى مامن الله به عليه منه .

و منها : ما وقاه الله من شح النفس الموجب له الفلاح .

و ما علّمت أحداً في عصره كان أمن على أهل الإسلام منه ، لما نشر من
المق ، وقع من الباطل وأظهر من الحجج ، وعلم من الخير .

و قد تكفل كتاب المناقب - هذا - بتفصيل هذه الأوصاف الجليلة

المستطابة ، التي تدل على إدراك حقيقى لفضائل الشافعى ، وبصر دقيق بمحاجتها
الكثيرة .

* * *

وهناك أمر آخر تفرد به كتاب المناقب لا مناص من ذكره والإفاضة
في تبيينه ، لأهميته القصوى في دفع فرية انتزعت على الشافعى قد يها وحدينا ، وهي
أن الشافعى لم يؤلف كتاب الأم .

وقد ألف الدكتور مبارك كتاباً في ذلك جعل عنوانه : « إصلاح
أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي : كتاب الأم لم يمؤلف الشافعى وإنما ألفه
البوطي وتصرف فيه الربع بن سليمان » .

وكان الذى هداه إلى تصحيح هذه الغلطة - كما يقول - كلمة قرأها في
كتاب « الإحياء » للغزالى يقول فيها :

« وأثر البوطي الزهد والتحمُول ، ولم يعجبه الجمع والجلوس في الحلقـة ،
فاشتغل بالعبادة ، وصنف كتاب الأم الذى ينسب الآن إلى الربع بن سليمان
ويعرف به ، وإنما صنفه البوطي ، ولكن لم يذكر نفسه فيه ، ولم ينسبه إلى
نفسه فزاد الربع فيه وتصرف » اهـ .

وكلمة الغزالى - هذه - ليست من بنات فكره ، ولا من عرارات
بحنه ، وإنما نقلها نقلًا عن كتاب « قوت القلوب » لأبي طالب المكي المتوفى سنة

٣٨٦ فقد جاء في هذا الكتاب ٤/١٣٥ :

« وأحمل البوطي نفسه ، واعتزل عن الناس بالبوطية ، من سواد مصر

وصنف كتاب الأم الذي ينسب الآن إلى الريبع بن سليمان ، ويعرف به ، وإنما هو جمع «ابويطى» ، لم يذكر نفسه فيه ، وأخرجه إلى الريبع فزاد فيه ، وأظنه وسممه منه» ١٩

وقد رجح الدكتور زكي مبارك أن الأم وضع بعد وفاة الشافعى ، لأنه ليس له مقدمة (!!).

ولأنه لا تنسى فصوله على وثيرة واحدة ، في أحياناً كثيرة تجري عبارات : « قال الشافعى » . وفي بعض الأحياناً ، حدثنا الريبع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعى - إملاء - وفي بعضها : سألت الشافعى فقال .

ونجي في الأم أحياناً عبارة : قال الشافعى كذا ، فقلت له كذا (!).

والريبع تعليلات كثيرة في التعقيب على كلام الشافعى (!).

ويتفق المؤلف أحياناً أن يذكر المصدر الذي نقل عنه ، فيقول - مثلاً (١٤٦/٧) : « هذا مكتوب في كتاب الإبلاء » (!).

وعرض المؤلف في باب الوصايا لوصية الشافعى فقال : هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعى في شعبان سنة ثلاث ومائتين ، وعنونه بعبارة : لوصية التي صدرت من الشافعى . وإذا ذكرنا أن الشافعى مات سنة أربع ومائتين ، عرفنا أن كتاب وصيته أثبتت في الكتاب بعد وفاته (!).

وجاء في كتاب الأم (٩٣/٢) مانصه : « أخبرنا الريبع بن سليمان المرادي بصير سنة سبع ومائين ، قال : أخبرنا الشافعى »

« وكلمة « بمصر » تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير مصر – أعني غير العاصمة – وكلمة المسكي والفزالي تعين أنه كان في بويط » (١١١).

وقد وقع الدكتور هنا في خطأ طريف ، غير الخطأ الأساسي في نفي الأم عن الشافعى ، فكلمة « مصر » لا يراد بها العاصمة في هذا النص ، لأن ذلك خطأ ممحض ، وعاصمة مصر في تلك الحقبة من الزمان كانت « الفسطاط » ثم هي لاتدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد كتابه في غير العاصمة ، والمضحك حقاً أن يقول الدكتور : وكلمة المكى والغزالى تعين أنه كان في بويطا !!

والعبارة - كما جاءت في الأم - لا تدل على أكثر من أن راوي الكتاب عن الربع يقول : إن الربع حدثه بمصر في تلك السنة ، ولا مدخل للبوطي ، ولا جمعه مواد الكتاب ، في هذا النص على الإطلاق . ورحم الله الشافعى إذ يقول : « وقد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه ، لكان الإمساك أولى به ، وأقرب إلى السلامة له » .

وأما استدلاله بوجود وصية الشافعى في الأم على أنها أثبتت فيه بعد وفاته الشافعى - فغير مسلم له . ولست أدرى كيف قال هذا وليس في النص ما يشير إليه من قريب أو بعيد . جاء في الأم ٤٨ تحت عنوان : الوصية التي صدرت من الشافعى : « قال الربيع بن سليمان : هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعى ، في شعبان سنة ثلاثة ومائتين ، وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي

الصدور — وكفى بالله جل ثناؤه شهيداً — ثم من سمعه : أنه شهد أن لا إلا الله إلى آخر الوصية .

وأكبر ظني أن أصل الكلام : قال الربيع بن سليمان : قيل الشافعى : هذا كتاب كتبه الخ لأن أول وصية الشافعى كلمة « هذا » ويؤيد ذلك ما رواه البهقى في المناقب عن الربيع أنه قال : قرئ على محمد بن إدريس الشافعى رحمة الله ، وأنا حاضر : هذا كتاب .. الخ .

وهذا النص يدل على أن كتاب وصية الشافعى هو الذي قرئ عليه بحضور الربيع . وعلمون أن كتاب « الوصايا » الذي سجل الشافعى فيه وصيته لم يسمعه الربيع ولا غيره من الشافعى ، في حين أنه كان مكتوباً كلها بخط الشافعى . وأية ذلك قول الربيع ، كما جاء في الأم ١٨/٤ « كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعى - من خطه بيده ، ولم نسمعه منه » وقول المزني في مختصره بهامش الأم ١٥٩/٣ « كتاب الوصايا مما وضعه الشافعى بخطه ، لا أعلم سمع منه » .

وكتاب الوصايا قد ألفه الشافعى في العام الذي توفي فيه ، لأنه كتب وصيته في شعبان سنة ٢٠٣ ومات في شعبان سنة ٢٠٤ . وما الذي يمنع عقلاء من أن يكتب الشافعى وصيته في كتابه ، حتى يقول الدكتور زكي مبارك : إنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعى ، ليثبت بذلك أنه ليس من تأليف الشافعى !

ولقد كتب الشافعى كتاب صدقته كذلك في العام الذي توفي فيه . جاء في الأم ١٧٩/٦ تحت عنوان : « صدقة الشافعى » : « هذا كتاب كتبه محمد ابن إدريس الشافعى في صحة منه وجواز من أمره ، وذلك في صفر سنة ثلاثة ومائتين ... »

أما قول الدكتور : «إن المؤلف يذكر أحياناً المصدر الذي نقل عنه» .
فيقول مثلاً ١٤٦/٧ : وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء » فإنه خطأً محض من

جهتين :

الأولى : أن هذا القول المذكور في هذا الجزء وفي هذه الصفحة ليس من
كتاب الأم وإنما هو من كتاب مستقل لـ الشافعى ، وهو «كتاب اختلاف
العراقيين» فالاستشهاد بهذا النص لا يصح .

والجهة الثانية : أن المؤلف المزعوم أو الحقيقى لم يقصد من هذه العبارة
وأمثالها ذكر المصدر الذى نقل عنه ، وإنما قصد بيان الكتاب الذى فصل فيه
القول فى الموضوع الذى أجمل ذكره قبل هذه العبارة . وللننظر كيف قال المؤلف
العبارة التى مثل بها الدكتور : جاء في الأم ١٤٦/٧ «قال الشافعى» رحمة الله
وإذا حلف الرجل لا يطأ أمرأته أربعة أشهر أو أقل - لم يقم عليه حكم الإيلاء ،
لأن حكم الإيلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة الأشهر . في يوم يكون حكم الإيلاء
يكون الزوج لا يدين عليه . وإذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الإيلاء .
وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء » .

ويريد الشافعى بالعبارة الأخيرة أن يرشد قارئ كتابه اختلاف العراقيين
إلى الكتاب الذى فصل فيه القول من كتب الأم ، وهو كتاب الإيلاء
الذى يقع في الجزء الخامس ، والمسألة التي يعنينا فيها ص ٢٥٤ .

وجاء في صفحة ١٤٦ أيضاً هذا النص من كتاب اختلاف العراقيين .
«قال الشافعى» رحمة الله : وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ، فنكاح أمرأته
موقوف . فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضى عدتها - فهم على النكاح

الأول . وإن انقضت عدتها قبل رجوعه إلى الإسلام — فقد بانت منه .
والبيونة فسخ لطلاق . وإن رجع إلى الإسلام نفطها — لم يكن هذا طلاقاً .
وهذا مكتوب في كتاب المرتد » .

وكتاب المرتد من كتب الأم ، وال المشار إليه فيه ١٤٩/٦ - ١٥٠ .

وقد أشار الشافعى في كتاب «اختلاف العراقيين» هذا إلى تسعه كتب
من كتب الأم نجتزي منها بهاتين الإشارتين : قال في ص ١١٦ : « وقد
كتبنا هذا في كتاب الأقضية » .

وقال في ص ١٢٣ : « وهذا مكتوب في كتاب العقق بمحاججه ،
إلا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججه » .

* * *

ونذر الدكتور « زكي مبارك » ونأى إلى الدكتور « أحمد أمين » الذي
يقال في كتابه ضحى الإسلام ٢/٢٣٠ : « وقد ثار الخلاف حديثاً في مصر :
هل الأم كتاب ألفه الشافعى ، أو ألفه البويعى ؟ وأظن أنه لوحده موضع
النزاع في دقة ، لكن الأمر أسهل حلًا ؛ فليس يستطيع أحد أن يقول : إن ما بين
عفى الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف الشافعى ، وأنه عكف على كتابته
وتأليفه في هذا الوضع النهائى (!!) » .

وأهم دليل على ذلك أن معلم كثير من الفضول : العبارة الآتية : « أخبرنا
الرابع ، قال : قال الشافعى » وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها الشافعى وهو يؤلف
الكتاب (!!) .

وفي ثنايا الكتاب نجد أخباراً بعذول الشافعى عن هذا الرأى . كأن يجى
في سير الكلام ٢٣/٣ « قال الربع : قد رجع الشافعى عن خمار الروية ، وقال :
لا يجوز خيار الروية » ومحال أن تصدر من الشافعى هذه العبارة وأمثالها .
كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن في الأم مذهب الشافعى بقوله وعبارته
فالظاهر أنها أمال أملاها الشافعى في حلقته ، كتبها عنه تلاميذه ، وأدخلوا
عليها تعليقات من عندم ، واختلفت راوitem به بعض الاختلاف . والذى بينه
أيدينا منها رواية الربع المرادى عن الشافعى » .

* * *

ماذا أقول في نقد هذا الكلام المدخول ، الذي تزور عنه العقول ؟ ولست
أدري كيف طوعت الدكتور نفسه أن يقول : إنه لا يستطيع أحد أن يقول إنه
« الأم » من تأليف الشافعى ؟ لأن في مطالع فصوله عبارة لا يمكن أن تخطها
يمين الشافعى أثنتان تأليفه له ، وهي عبارة : « أخبرنا الربع » ، قال : قال الشافعى .
ولأنه تردد في ثناياه عبارة أخرى ، محال أن تصدر من الشافعى وهي عبارة :
« قال الربع » !!!

ولست أرتتاب في أن « أعلم دليل » لدى الدكتور لا يقبله من له أدنى الملام
بالكتشب القديمة ، وطريقة الأقدمين في روايتها ، وكل من قرأ فيها يعلم علم اليقين
أن وجود عبارة « أخبرنا الربع » قال : قال الشافعى « في أول الكتاب أو في داخله
مرة أو مرات - دليل ناصح على أنه من تأليف الشافعى ، وأن هذه النسبة قد ازدادت
وناقة ومتانة برواية الربع عن الشافعى ، ثم برواية تلميذه الربع عن الربع .
ثم برواية تلميذه التلميذه . إن وجدت ، وهكذا إلى آخر سلسلة رواية الكتاب

عن مؤلفه . وهي أوثق طرق التوثيق والتأكد من نسبة الكتاب المروى
إلى من وضعه .

وهذه من الحقائق الأولية والمسائل البسيطة التي لا تخفي على أبسط القراء ،
فمن العجب للعجب أن تكون سببا لارتياح في الكتاب ، ودليلها على
نفيه عن مؤلفه ؛ لأنه « لا يمكن أن يكتبه الشافعى وهو يؤلف الكتاب » !!!

ولو أخذنا هذا الدليل الهام عند الدكتورين : زكي مبارك وأحمد أمين ،
وجعلناه معياراً في نظرنا إلى الكتب العربية في القرون الأولى لنفيها أكثرها
عن أصحابها .

ولو نظرنا كذلك في ضوء هذا الدليل إلى سائر كتب الشافعى التي أفردها
عن مجموعة « الأم » لقلنا : إنها ليست من مؤلفات الشافعى ، ولنأخذ منها
مثالاً واحداً وهو كتاب « اختلاف الحديث » وهو كتاب كتبه الشافعى ،
وعلم له مقدمة طويلة ، وقد سجل فيه أنه من تأليفه وكتابه ، وما قاله :
« وقد وصفت في كتابي هذا - الموضع الذي غلط فيها بعض من عجل بالكلام
في العلم قبل خبرته » ومنها : « فحكيت ما كتبت في صدر كتابي هذا ... »
ومنها : « وقد اختصرت من تهليل ما يدخل الكتاب على أنه نزل من الأحكام
عاماً أربداً به العام . وكتبته في كتاب غير هذا .. وكتبت في هذا الكتاب
عما نزل عام الظاهر ، مادل الكتاب على أن الله أراد به الخاص ... »

وإذا نظرنا في أوائل أبواب « اختلاف الحديث » رأينا أكثرها قد بذى
عبارة : « حدثنا الربيع . . . » وباقيتها القليل قد بدأ بعبارة « حدثنا الشافعى »

أو « قال الشافعى » فهل ننفى هذا الكتاب عن الشافعى ، أو نتبع سبيل
العلم ونقول : إنه من تأليفه ومن رواية الربع عنه ، ونبحث عن الرواى الأول
الذى قال : حدثنا الربع ؟ لنعلم أنه « أبو بكر : أحمد بن عبد الله السجستانى »
تلميذ الربع .

وما أكثرب تلاميذ الربع من أهل المشرق والمغرب الذين شدوا رحالم
إلى مصر - وليس العاصمة - ليزروا عنه كتب الشافعى الذى قال له : « أنت
رواية كتبى » وقد لبث الربع بعد موت الشافعى ستة وستين سنة يدرس كتب
الشافعى ، ويعلّمها على تلاميذه ، ويعقب على بعض أقوال الشافعى بما يعن له
أثناء الإملاء . والطلاب من حوله يكتبون كل ما يقول من قول الشافعى ومن
قول نفسه في التعمق على بعض قول الشافعى .

وهذا هو التفسير الصحيح لوجود « قال الربع » في ثنايا كتب الشافعى .
ومنها عبارة « قال الربع : قد رجع الشافعى عن خيار الرؤية » ، وقال لا يجوز
ختار الرؤية » التي نقلها الدكتور أحد أمين وعقب عليها بقوله : « وبمحال أن
تصدر من الشافعى هذه العبارة وأمثالها » .

وهل قال أحد من يثبتون الكتاب للشافعى : إن « حدثنا الربع » في مطالع
قصوله ، و « قال الربع » في ثناياه مما خطته يد الشافعى في الأم حتى يقول
الدكتور : إنه من غير الممكن أن يكتب الجملة الأولى وهو يؤلف الكتاب ،
ومن المحال أن تصدر عنه كذلك الجملة الثانية ، ثم يتغذى من هذه وتلك دليلا
بالغ الأهمية على أن الشافعى لم يؤلف كتاب الأم !

ومن قبل ذلك يقول في ثقة مطلقة وجراة بالفة : ليس يستطيع أحد أن

يقول إن الشافعى قد عکف على كتابة الأم ، وألله في هذا الوضع النهائى لالشىء « إلا لأن في أوائل الكلام : « حدثنا الربيع » وفي خللاته : « قال الربيع » !!

ولو قد قرأ الدكتور كتاب الأم حقاً لأننى في أطوانه كثيراً من الأدلة على أنه له ومن وضمه ، ولنعته تلك الأدلة من تقليد الدكتور زكي مبارك ، الذى تلقف كلة الغزالى التى نقلها - دون تعلق أو إداراك - عن أبي طالب المكى ، ذلك الصوفى السالى الذى شطح ونطح وأخرج تلك الكلمة الخبيثة الخاملة التى قالها عن خمول البويعى وتأليفه للأم ومنجه للربيع الذى سارع إلى نسبته له دون أن يرد عليه عن ذلك الفعل الشائن رادع من حياء أو زاجر من ورع .

وحاشا للربيع ، الثقة الأمين ، ذى الدين التغىين والورع المكين - أن يقدم على ارتكاب تلك الحماقة التى تلوث شرفه ، وتسمى بعسیم الصفة والهوان .

ومن الجدير بالذكر أن قول أبي طالب المكى وقول الغزالى - إن صحة تسميته قوله - قد ظل رهين كتابيهما ، لم ينقله أحد ولم يعرض له عالم بتقريره أو توهين إلى أن جاء الدكتور زكي مبارك فنفع فيه من تمويهه وتلبيسه حتى غرّ به أقواماً فتبعوه وتقلدوه وفي مقدمتهم الدكتور أحد أمين والمستشرق بروكلمان .

وكان من قدر الله لإظهار الحق المبين في هذه المسألة : أن البهقى قد نقل في مناقب الشافعى عن الربيع أنه قال : إن الشافعى قد ألف بمصر كتاب الأم فى أننى ورقة . وهو قول عظيم يلتفت ما صنع المسكرون ، ويدحض أقوالهم ويتحقق باطلهم الذى جاؤا به من عند أنفسهم بغير الحق ، أو تقلیداً دون دون حجة قاطعة ، أو برهان فاهض .

وإلى مورد نص البهقى بسنده ؛ ليكون القارىء على بينة من أمره .
 قال البهقى ٢٩١/٣ : « قرأت في كتاب أبي الحسن العاشرى ، رحمه الله ، عن
 الزبير بن عبد الواحد ، قال : حدثنى محمد بن سعيد ، قال : حدثنا الفربابى -
 يعني أبا سعيد - قال :

قال الربع بن سليمان : أقام الشافعى ما هنا أربع سنين ، فأتمى ألفا وخمسمائة
 ورقه .

وخرج كتاب «الأم» ألفى ورقه .
 وكتاب السنن ، وأشياء كثيرة ، كلها في أربع سنين .
 وما أظن المنكرين وتابعيهم بغير إحسان يجادلون البهقى فيما قرأ وروى
 أو يعارضون الربع فيما شهد ورأى .

وأى شهادة أكفر عند المقلاء من شهادة الربع بأن الشافعى هو الذى
 ألف كتاب الأم كله ، وأنه سطره في ألفى ورقه ؟

ولقد أحسن البهقى صنعا في سرده لأسماء الكتب التي اشتمل عليها «الأم»
 ٢٥٤-٥٤٧ وصدر سرده بقوله : « ومن الكتب التي هي مصنفة في الغرور ،
 وهي التي تعرف بالأم »

وتسمية البهقى لأسماء «كتب الأم» لها خطرها وقدرها ، ولا مناص من
 تصديقه فيما قال ؛ لأنه رجل جمع كتب الشافعى وأتقن حياشه في درسها وترتيبها
 وتصنيفها ، والانتصار لدليها ، ونشرها بين الناس ، واتخاذها أساساً لمصنفات
 حتى بالغ إمام الحرمين في قوله عنه : « مامن شافعى إلا ول الشافعى في عصمة منه »

إلا البيهقي؟ فإن له على الشافعى منة اتسعانيته فى نصرة مذهبة وأقاوileه». ولو لم يكن في نشر كتاب «مناقب الشافعى» إلا هذه الفائدة الخاصة بكتاب الأم - لكان ذلك مغنا عظيماً بضم الصواب فى نصايه، ويرد الحق لأصحابه، فـكيف وقد اشتمل على فوائد لا تمحى تتعلق بحياة الشافعى الخاصة والدامة، وحياة أهله وصحبه وتلاميذه، وتضمن فوق ذلك دقائق علم الشافعى فى التفسير والحديث والفقه، واللغة والأدب، وغير ذلك.

* * *

ولقد كان «مناقب الشافعى» للبيهقى المصدر الأول لـكل من آتى بعده، وترجم الشافعى بترجمة مفردة أو غير مفردة.

ومن اعتمد عليه، وأكثر من النقل عنه: ياقوت الرومى فى معجم الأدباء، وابن عساكر فى تاريخ دمشق، وابن كثير فى كتابيه: طبقات الشافعيين، والبداية والنهاية، والنوى فى تهذيب الأسماء واللغات، ونفر الدين الرازى فى مناقب الشافعى، والسبكي فى طبقات الشافعية. وغيرهم كثير.

وقد يلخص ابن حجر أكثر فصوله فى كتابه «توالى التأسيس»، بمعانى ابن إدرىين، وقال فى مقدمة هذا الكتاب: «إن البيهقى صنع لـكتاب المناقب ذيلا».

ولم أر من ذكر ذيل المناقب هذا بأى لون من ألوان الذكر، ولا يتبع الخلق رأى فى أن ابن حجر يقصد بهذا الذيل كتاب «نوادر الحكایات» عن الشافعى» الذى ذكره البيهقى فى المناقب حيث يقول ١٤٢/٥... وقد أخرجته فى «نوادر الحكایات» فى آخر الكتاب.

وذكره أبضا بقوله ٣٦٨/٢ «وله حكایات لم يتفق اخراجها في كتاب
«المناقب» وأخر جتها في جزء».

و «نواذر الحكایات» هذا هو التالي في النشر لكتاب المناقب،
إن شاء الله ذلك وقدره.

* * *

وقد اعتمدت في نشر المناقب على ثلاثة نسخ:

النسخة الأولى ورمزاها (أ) كتبها «أحمد بن عبد الخالق بن محمد بن عبد الله بن أبي هشام ، القرشى ، الشافعى ، الدمشقى» وكان فراغه من كتابتها في اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الأول ، سنة أربع وتسعمائة وخمسين . وهي نسخة كبيرة الخلط ، حسنة النص ، وعدد أوراقها ٢٣٤ ورقه.

والنسخة الثانية ، ورمزاها (ح) كتبها «معمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد الفنى ، المالكى ، المالكى» وقد أنهى كتابتها في عصر الجمعة الثالث من شهر ربيع الآخر ، من شهور سنة ثلاثة وسبعين وثمانمائة .

وقد قوبلت في تسعه وعشرين مجلسا.

وجاء في هامش الورقة الأخيرة : «بلغ مقابله في المجلس التاسع والعشرين ، في شعبان عام ثلاثة وسبعين وثمانمائة ، بالمسجد الحرام ، على غير أصل» وعدد أوراقها ١٧٦ ورقه ، وخطها دقيق ، ولكنها في جلتها أصح من النسخة الأولى.

والنسخة الثالثة ، ورمزاها (ه) وليس فيها ما يدل على اسم ناسخها ولا على تاريخ نسخها ، بيد أنه جاء على الصفحة الأولى منها عبارتان : الأولى

فوق الغلوان ، والثانية تجتهد ، ونص الأولى : « من كتب حجي الحسبي »
ونص الثانية : « من كتب يحيى بن حجي الشافعى » .

والاول هو : حجي بن موسي بن أحمد السعدي ، الحسبي ، الشافعى ،
فقيه الشام ومحدثها . ولد سنة ٧٢١ وتوفي سنة ٧٨٢

والثاني هو : يحيى بن محمد بن عمر بن حجي بن موسي بن أحمد السعدي
الحسبي ، الدمشقى ، المعروف بابن حجي .

وله بدمشق سنة ٨٣٨ وتوفي بالقاهرة سنة ٨٨٨ وصلى عليه بالأزهر
وُدُفِن بالقرب من ضريح الشافعى .

وهذه النسخة جميلة الخط ، حسنة التنسيق ، ولكنها أقل النسخ شأنًا ،
وأخفها وزنا؛ لكثرة ما فيها من تصحيف وتحريف ، ولذلك لم أثبت فروقها ،
لأنه لا جدوى من إثباتها إلا زيادة حجم الكتاب

وهذه النسخ الثلاث مصورة عن أصولها الحنوفية في مكتبة أحمد الثالث
بتركيا . وأرقامها حسب توالي ذكرها ٢٧٠ حديث ، ٨١٩ ، ٧١٨ .

وإنه ليطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجليل لجميع القائمين على
شئون المكتبات في تركيا ، لحسن عنايتهم بما أطلب تصويره .

وأرجو أن تظل معاونتهم شاملة لجميع الباحثين ، وأن لا يصرفون عنها
ما يفعله بعض السفهاء هنا أو هناك ، كما حدث أخيراً ؟ فإن وضع العوائق أمام
الراغبين في تصوير لكتب أسر يحافي سنن العلم ، وينافي مواجب الأخوة ،
ولا ينفي لكرامة الدولة .

وما إخالهم إلا عاذلين إلى ما كانوا عليه من معاونة العلماء وتلبية طلباتهم

أئي كانوا من أرض الله . وفقنا الله جيما لما فيه رضاه ، وجمع قلوبنا على حب
تراننا والتعاون على نشره على أساس علمي قويم :

* * *

ولم من طرائف المواقف : أن أكتب مقدمة مناقب الشافعى فى آخر شهر
رجب من سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ، صلى الله
عليه وسلم ، وقد كانت وفاة الشافعى فى آخر يوم من شهر رجب سنة أربع
ومائتين .

فليكن عمل فى هذا الكتاب تحية متواضعة للشافعى ، فى ذكرى
سورة ألف ومائة وسبعين وثمانين سنة على وفاته .

طيب الله ثراه ، وتقبل عبده أحسن ما اعمل ، كفاء مبذل من وقت وجهد
فى قهقحته ، ونصر السنة ، وتجليلها لما للناس فى أسلوب بارع ، وحوار
 رائع ، يسر العقول ، ويسرع النفوس ، ويهدى إلى سواء العراظ .

القاهرة فى يوم الاثنين ٣٠ من رجب ١٣٩١ هـ
السيد أحمد صقر ٢٠ من سبتمبر ١٩٧١ م

البيهقي في سطور

(١) ترجمت له في مقدمة كتاب معرفة السنن والأثار .

والأوصاف ، والاعتقاد ، والقراءة خاف الإمام ، وحياة الانبياء في قبورهم
ودلائل النبوة ومعرفة أحد—وال صاحب الشريعة ، صلى الله عليه وسلم ،
ومعرفة السنن والآثار .

- قال عنه الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) : « قَلَّ مِنْ جُودٍ تُوَالِيهُ مَثَلُ الْإِمَامِ أَبِي
بَكْرَ الْبَيْهَقِيِّ ، فَتَصَانِيفُهُ عَظِيمَةُ الْقَدْرِ ، فَيَنْبَغِي لِلْعَالَمِ أَنْ يَعْتَنِي بِهَا 】
- قال النووي : (٦٣١ - ٦٧٦) : « المصنفات في مناقب البهيمى كثيرة ،
ومن أحسنها وأثبتها كتاب البهيمى ، وهو مجلدان ضخمان ، مشتملان على
نفائس من كل فن ، استوعب فيما معظم أحواله ومناقبه ، بالأسانيد
الصحيحة ، والدلائل الصريحة 】